

نشرة المدقق



أخبار الديوان

مقالات و أبحاث

معايير مهنية



ديوان المحاسبة يصدر التقرير السنوي التاسع و الستين
لعام ٢٠٢٠



إضفاء لاس ملكية

ولضمان سيادة القانون، للبرلمان وجمهورية آليات رقابة فعالة
متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية كوحدة الرقابة الداخلية في
الوزارات والمؤسسات، وديوان المحاسبة، وهيئة النزاهة
ومكافحة الفساد، وبالبرلمان ودوره الرقابي الدستوري الفاعل
الذي يضع مصلحة الوطن والمواطن في المقام الأول، وبالضمان
الذي يخصص بالنظر في الطعون والتظلمات المقدمة على قرارات
الإدارة العامة والتكاثري المتعلقة بقضايا الفساد المختلفة.

عبدالله الثاني ابن الحسين

١٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦

الأوراق النقاشية الملكية السادسة

سيادة القانون أساس الدولة المرنة

الأخوات والأخوة الزملاء ...
تحية طيبة وبعد ...



يسعدني ويشرفني أن أكتب إفتتاحية العدد الثاني من النشرة الإلكترونية للديوان وأن أستغل ذلك بأن أتقدم لجميع الزملاء في الديوان بالشكر على الجهود التي بذلت خلال هذا العام والتي مازالت تبذل وذلك للحفاظ على سمعة الديوان ورفع شأنه، حيث أنه بالرغم من قلة الإمكانيات البشرية والمادية إلا أن الديوان أنجز ما هو مطلوب منه على أكمل وجه، وقد تكلمت ذلك في تسليم التقرير السنوي للديوان لعام ٢٠٢٠ حيث سلم في موعده الدستوري في بداية الدورة العادية لمجلس الأمة، وقد تشرفت في معية عطوفة الرئيس بتسليمه لكل من دولة رئيس مجلس الأعيان ومعالي رئيس مجلس النواب وكذلك دولة رئيس الوزراء.

إن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ يتضمن أهم التجاوزات والمخالفات المرتكبة خلال هذا العام، والتي لم تصوب وبقيت قائمة لحين إعداد هذا التقرير، وقد بذلت جهود كبيرة في الإعداد وحاول الديوان أن يكون هذا التقرير مختلفاً عن التقارير السابقة من حيث الشكل والمضمون.

فتقرير هذا العام يتكون من ستة فصول أهمها فصل تحليل وتدقيق الحسابات الختامية للدولة والمركز المالي والدين العام، وفصلاً بالمخرجات الرقابية التي تم إحالة جزء منها للقضاء والجزء الآخر إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، إضافة إلى الفصول الأخرى التي تتناول إنجازات الديوان وحسابات الشركات التي تمتلك الحكومة ٥٠٪ فأكثر من أسهمها، وتقارير تقييم الأداء والبيئة وغيرها.

وقد إلتمز الديوان وبناءً على طلب مجلس النواب بتقديم تقرير كل أربعة أشهر عن المخرجات الصادرة خلال هذه الفترة حيث تم تقديم تقارير لغاية ٢٠٢١/٨/٣١، وسوف يتم تقديم تقرير بباقي المخرجات مع بداية عام ٢٠٢٢، إضافة إلى أنه يتم شهرياً ومن خلال اللجنة الوزارية المشكلة من قبل دولة رئيس الوزراء برئاسة معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وعضويتي، و أعضاء من رئاسة الوزراء ووزارة المالية، حيث تقوم هذه اللجنة شهرياً بمناقشة وإتخاذ قرارات بالمخرجات الرقابية الصادرة عن الديوان- حيث تم مناقشة جميع المخرجات لعام ٢٠٢١ لنهاية شهر تشرين أول ٢٠٢١ وتكون هذه القرارات إما بالتحويل إلى القضاء وهيئة النزاهة، أو إتخاذ قرارات بإسترداد المبالغ المصروفة دون وجه حق، أو الطلب من الدوائر إتخاذ الإجراءات التصويبية للأمور الإجرائية، أو تشكيل لجان تحقيق.

وأخيراً وليس آخراً فإنني أشد على أيدي زملائي وأدعوهم إلى بذل المزيد من الجهود للحفاظ على المال العام، حيث قال جلالة الملك المعظم بأن المال العام مصان وهذا يتطلب منا جميعاً أن نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا.

ونسأل الله العلي العظيم أن يوفق الجميع لما فيه المصلحة العامة وأن يحفظ جلالة الملك المعظم عبد الله الثاني ابن الحسين وأن يسدد على طريق الخير خطاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**أمين عام ديوان المحاسبة
إبراهيم المجالي**

افتتاحية العدد

بعد ردود الفعل الايجابية من قبل الزملاء حول صدور نشرة المدقق الالكتروني والنجاح الذي حققته بعد صدور العدد الأول من هذه النشرة، واستكمالا للمسيرة التي تبرز العديد من الانجازات التي شهدتها ديوان المحاسبة خلال العامين ٢٠١٩-٢٠٢٠ والتي كان لها أثرا واضحا في تعزيز وتمكين مسيرة هذه المؤسسة العتيقة والتي تمثلت بما يلي:

الأول: اصدار استراتيجية للديوان للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣) والتي جاءت متوافقة مع رؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم والتي تضمنتها الأوراق النقاشية الملكية وخاصة الورقة السادسة والتي ركزت على سيادة القانون وتحسين الأداء ومكافحة كافة اشكال الفساد.

الثاني: توقيع اتفاقية توأمة مع الجهاز الرقابي البولندي (NIK) والذي يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين مستويات العمليات والمخرجات الرقابية لديوان المحاسبة.

الثالث: تعزيز العلاقة التشاركية مع مجلس الأمة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الرقابة والمساءلة والمحافظة على المال العام.

الرابع: التواصل مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) للاطلاع على أحدث الإصدارات المتعلقة بالعمل الرقابي، والمشاركة في أعمال اللجان الرئيسية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة (الارابوساي).

وغيرها من الانجازات التي تحققت في عهد رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد و الجهود التي يبذلها عطوفته في المحافظة على المال العام الأمر الذي يتطلب من الجميع العمل المتواصل والتميز في الاداء حتى نكون في مقدمة الاجهزة الرقابية الأخرى، وقد تكللت هذه النجاحات بصدور التقرير السنوي للديوان التاسع و الستون للعام ٢٠٢٠ والذي تضمن أهم المخالفات والملاحظات المرتكبة في مختلف الجهات الخاضعة لرقابة الديوان والتي ما زالت قائمة دون تصويب والتوصيات اللازمة لمعالجتها وكان لهذا التقرير صدى واسع بين مختلف الجهات الرسمية والاعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي كون هدف الديوان الاسمي هو المحافظة على المال العام أينما وجد وتوجيه استخدامه إلى المشاريع التي تحقق التنمية الشاملة وبالتالي ينعكس ذلك على الاقتصاد الوطني و حياة المواطنين.

وفي الختام ندعو الزملاء الى اثناء النشرة من خلال تقديم المقالات والدراسات والابحاث أو أي مقترحات تساهم في تطوير وارتقاء نشرة المدقق.

تمنينا التوفيق للجميع

رئيس هيئة التحرير

خلدون عواد أبونوار

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

خلدون أبو نوار
مدير مديرية الدراسات والتدريب

أعضاء هيئة التحرير

مقرر اللجنة

غادة السوطي
رئيس قسم الدراسات والأبحاث

حسن دندشلة

رئيس قسم التدريب

عطالله السطول

رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام

أمانى السايح

رئيس قسم الإستشارات القانونية

التصميم الجرافيكي

حسين الترك

مديرية تكنولوجيا المعلومات

رؤيتنا

التميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز المساءلة العامة

رسالتنا

المساهمة في تحسين استخدام و إدارة الموارد العامة للدولة،
لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال رقابة شاملة و مستقلة
على المال العام و المساهمة في الإرتقاء بكفاءة و فعالية و شفافية
ومساءلة الإدارة الحكومية

قيمنا

النزاهة ، الإستقلالية والموضوعية ، الكفاءة و العناية المهنية ،
الشفافية ، المساءلة ، السرية

في هذا العدد

٤ - ١ بداية الرحلة

- إضاءات ملكية
- كلمة العدد
- الإفتتاحية
- الرؤيا و الرسالة و القيم

١٧ - ٥ أخبار الديوان

- السيد عاصم حداد يسلم التقرير السنوي لمعالي رئيس مجلس النواب عبد الكريم الدغمي
- حداد يسلم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ إلى دولة رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز
- دولة رئيس الوزراء يتسلم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠
- رئيس ديوان المحاسبة يحاضر في كلية الدفاع الوطني
- عطوفة السيد عاصم حداد يحاضر في كلية الأعمال في جامعة آل البيت
- عطوفة السيد عاصم حداد يفتتح دورة « معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية »
- أمين عام ديوان المحاسبة يفتتح دورة « تطبيقات معايير الرقابة الداخلية » في جامعة البلقاء
- جريدة الرأي تحاور رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد
- المجالي يفتتح دورة « تقييم وحدات الرقابة الداخلية حسب المعايير الدولية (IIA) »

١٩ - ١٨ إضاءة قانونية

٣٢ - ٢٠ مقالات و أبحاث

- معيار الصفات رقم (١٢٠٠) المهارة والعناية المهنية اللازمة (IIA)
- التدقيق الداخلي وادارة المخاطر .. خط الدفاع الاول
- الذكاء الإصطناعي في التدقيق والمحاسبة
- الحكومة الإلكترونية
- ديوان المحاسبة خطوات متسارعة نحو الإنجاز

٣٣ مصطلحات رقابية



السيد عاصم حداد يسلم التقرير السنوي لمعالي رئيس مجلس النواب عبد الكريم الدغمي

وكان حداد قدم في مستهل اللقاء التبريكات، لرئيس مجلس النواب لثقة أعضاء المجلس بإختياره رئيساً للمجلس، مؤكداً أن الديوان بوصفه ذراعاً رقيباً للمجلس، سيقوم بتزويد المجلس بكل ما يلزم من معلومات تسهم في تحقيق مبادئ المساءلة والشفافية والحفاظ على المال العام وسيادة القانون.

تسلم رئيس مجلس النواب المحامي عبد الكريم الدغمي الثلاثاء ٢٣/١١/٢٠٢١، تقرير ديوان المحاسبة لعام ٢٠٢٠، مؤكداً أن المجلس سيولي تقارير الديوان أهمية كبيرة وسيحيله إلى اللجنة المختصة، بعد أن يفرغ المجلس من إختيار لجانه الدائمة.

وخلال تسلمه التقرير من قبل رئيس الديوان عاصم حداد، شدد الدغمي على أهمية الدور الرقابي الذي يقوم به الديوان، في الحفاظ على المال العام ومكافحة كل أشكال الفساد المالي والإداري، مؤكداً أن سيادة القانون تشكل أولوية لدى جلالة الملك وتضمنتها خطبة العرش ما يستوجب أن يتم تطبيقها على الجميع دون تمييز أو محاباة.



حداد يسلم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ إلى دولة رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز

تسلم رئيس مجلس الأعيان دولة فيصل الفايز الثلاثاء ٢٣/١١/٢٠٢١ تقرير ديوان المحاسبة لعام ٢٠٢٠، خلال إستقباله بمكتبه بدار مجلس الأعيان، رئيس الديوان عاصم حداد بحضور أمين عام الديوان.



وثنم الفايز قيام ديوان المحاسبة بإتباع أفضل الممارسات الرقابية والتي تتفق مع المعايير الدولية، من أجل الحفاظ على المال العام وتصويب الإختلالات في المؤسسات الحكومية التي تخضع لرقابته، مؤكدا أهمية التعاون بين مجلس الأعيان وديوان المحاسبة.

وأكد أهمية توفير الدعم المالي والفني للديوان ومنحه إمكانية الإستعانة بالخبرات المؤهلة للعمل فيه لتمكينه من مواصلة دوره بحرفية ومهنية عالية.

بدوره، أكد رئيس ديوان المحاسبة أن الديوان حريص على إطلاع مجلس الأعيان على طبيعة عمل الديوان ومختلف المخالفات والتجاوزات التي يرصدها في جميع المؤسسات الخاضعة لرقابته.

وأعرب عن تقديره لرئيس وأعضاء مجلس الأعيان على دعمهم الموصول لديوان المحاسبة وجميع العاملين فيه، مبدياً حرص الديوان على التعاون المستمر مع المجلس ولجانه المختلفة بما يخدم المصالح الوطنية.



دولة رئيس الوزراء يتسلم التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠

كما أكد الخصاونة دعم الحكومة للجهود التي يبذلها ديوان المحاسبة والمؤسسات الرقابية الأخرى في المحافظة على المال العام وبما يسهم في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

وعرض رئيس ديوان المحاسبة، من جهته، الجهود التي يبذلها الديوان في إعداد تقريره السنوي الذي يتضمن القضايا غير المصوبة لدى الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، مؤكدا حرص الديوان على تحقيق أهدافه المتمثلة بالمحافظة على المال العام وسلامة استخدامه وإدارته، لافتا إلى أن الديوان قام بنشر التقرير على موقعه الإلكتروني.

تسلم رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٢١، نسخة من تقرير ديوان المحاسبة التاسع والستين لعام ٢٠٢٠ وذلك خلال لقائه في رئاسة الوزراء رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد.

وأكد الخصاونة خلال اللقاء الذي حضره وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء / رئيس الفريق المكلف بمراجعة إستيضاحات ديوان المحاسبة الدكتور إبراهيم الجازي وأمين عام ديوان المحاسبة إبراهيم المجالي إلتزام الحكومة بتصويب أية مخالفات أو تجاوزات تضمنها التقرير وبشكل يحافظ على المال العام ومنع أية تجاوزات عليه.

ولفت رئيس الوزراء إلى إلتزام الحكومة وجميع مؤسساتها بالتعاون التام مع ديوان المحاسبة، والإستجابة السريعة لإستيضاحات الديوان بشأن أية تجاوزات تحصل لدى الجهات الخاضعة لرقابته.



رئيس ديوان المحاسبة يحاضر في كلية الدفاع الوطني

الإرتقاء بكفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الإدارة الحكومية.

وأكد حداد أن مهام ديوان المحاسبة تقوم على مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وحساب الأمانات والسلف والقروض والتسويات والمستودعات على الوجه المبين في قانون الديوان، وتقديم المشورة المالية والمحاسبية للجهات الخاضعة لرقابة الديوان، إضافة إلى الرقابة على الأموال العامة للتأكد من سلامة إنفاقها بصورة قانونية وفاعلة، والتأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والتثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تجري وفقاً للتشريعات النافذة.

وفي نهاية المحاضرة، دار نقاش موسع أجاب خلاله السيد حداد على أسئلة وإستفسارات الدارسين.

قال رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد إن الديوان هو سلطة رقابية تمارس حقها الدستوري في الرقابة على أموال الدولة وتشريعاتها التي تتصل بعمل الديوان، والتأكد من أن هذه الأموال أنفقت لتحقيق مردود مادي وإقتصادي.

جاء ذلك خلال محاضرة له في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية الإثنين ٢٢/١١/٢٠٢١، بعنوان «دور ديوان المحاسبة في القطاع العام وإنعكاسه على الأمن الوطني»، بحضور أمر الكلية العميد الركن الدكتور عوض الطراونة ورئيس وأعضاء هيئة التوجيه في الكلية والدارسين في دورة الدفاع ١٩.

وبين حداد أن ديوان المحاسبة يسعى إلى المساهمة في تحسين إستخدام وإدارة الموارد العامة للدولة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال رقابة شاملة ومستقلة على المال العام وبما يسهم في



عطوفة السيد عاصم حداد يحاضر في كلية الأعمال في جامعة آل البيت

وإستعرض حداد الرؤية المستقبلية والقيم المشتركة ومنها النزاهة والإستقلالية والموضوعية والشفافية والمساءلة والسرية في مسيرة الديوان نحو تحقيق هذه الرؤية ومن خلال دوره الرقابي ومروره بالمراحل التشريعية حيث بين تأسيس الديوان ومروره بمراحل إرتبطت بشكل وثيق بتطور الظروف السياسية والإقتصادية والتشريعية للمملكة.

كما بين حداد المهام التي يضطلع بها الديوان ومنها مراقبة واردات الدولة، ونفقاتها وحساب الأمانات والسلف والقروض والتسويات بالإضافة إلى تقديم المشورة المالية والمحاسبية للجهات الخاضعة لرقابة الديوان والرقابة على إنفاق الأموال العامة، والتأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية والإجراءات الإدارية.

أكد رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد أن عملية التطوير والتحديث التي يجريها الديوان تأتي تماشياً مع إحتفالات المملكة بمئوية التأسيس وإنسجاماً مع الرغبة الملكية السامية في تطوير الأجهزة الرقابية للمحافظة على المال العام.

وأشار حداد خلال إلقاءه محاضرة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣٠ بعنوان « دور ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام خلال المئوية الأولى وتطلعاته المستقبلية في المئوية الثانية للدولة الأردنية الى أن الورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك وكتب التكليف السامية للحكومات المتعاقبة شددت على أهمية دور الأجهزة الرقابية ، ومنها ديوان المحاسبة في الحفاظ على المال العام من الهدر والضياع وحتى يبقى المواطن مطمئناً على المال العام.

وفي نهاية المحاضرة التي حضرها عميد كلية الأعمال الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الدلايخ وعدد من أعضاء الهيئة التدريسية وجمع غفير من طلبة الكلية، دار حوار موسع بين رئيس ديوان المحاسبة و الحضور حول العديد من القضايا التي تهم العمل التشريعي والرقابي أجاب فيه على أسئلتهم وإستفساراتهم.



في ١٧ أغسطس ١٩٩٢ (١٨ صفر ١٤١٣ هـ)
صدر المرسوم الملكي لإنشاء جامعة آل البيت
للعلوم والآداب في عهد المغفور له جلالة
الملك الحسين بن طلال المعظم

و تقع جامعة آل البيت في ضواحي مدينة
المفرق، على بعد ٦٥ كيلومترا إلى الشمال
الشرقي من العاصمة عمان وتمتد على
مساحة ٧٥٣٩ دونما

وأضاف حداد أن الخطة الإستراتيجية للديوان للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢١ وخطة التحول الرقمي التي تبناها الديوان تسير وفق منهجيه ثابتة ومحددة لتواكب التطورات في المعايير الدولية والخدمات الإلكترونية الحكومية التي تسارعت في الآونة الأخيرة.

ونوه حداد إلى أن الديوان منفتح على المؤسسات الوطنية ويرحب في ذات الوقت بالتعاون والإستجابة معها كافة ، مؤكداً أن الديوان هدفه حماية المسؤول وحماية المال العام ودورنا توجيهي ووقائي قبل وقوع الخطأ ، مبيناً بأن لدى الجامعات كفاءات نعول عليها في الإستفادة من خبراتهم في ذات المجال ولتقديم واجبهم الدستوري نحو الوطن ، وأن مثل هذه المحاضرات التوعوية لطلبة الجامعة إنما تأتي في نفس السياق الذي يؤشر إلى تكاتف الجميع في خدمة الوطن والمواطن موضحاً عدد المخرجات الرقابية التي أصدرها ديوان المحاسبة خلال العام ٢٠٢١ م ، والتي إمتازت بالتميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز المسائلة العامة.

بدوره أكد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية الأستاذ الدكتور عمر العطين إعتراز الجامعة بهذا الصرح الرقابي الدستوري الأول، مؤكداً على أننا في جامعة آل البيت بإسمها العريق نحرص على إستضافة أصحاب الخبرات والكفاءات للإستفادة من هذه الخبرات لإكسابها لطلبتنا الأعزاء، مؤكداً دعم الجامعة لتوجهات الديوان فيما يخص المحافظة على المال العام مؤكداً بأننا جميعاً فريق واحد للحفاظ عليه، مشيداً بالخبرة العميقة والكفاءة العالية في الجانب العملي التي يمتاز بها موظفو ديوان المحاسبة.



عطوفة السيد عاصم حداد يفتتح دورة «معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية»

والتي بدأ العمل بها وفق تعميم دولة رئيس الوزراء مطلع العام الحالي والتي بموجبها يقوم ديوان المحاسبة بتقييم أداء وحدات الرقابة الداخلية بكل شفافية وحيادية بغية تقويتها وإعطائها المكانة التي تليق بها باعتبارها خط الدفاع الأول عن المؤسسة.

من جهته، أكد امين عام ديوان المحاسبة إبراهيم المجالي أن ديوان المحاسبة منذ عام ١٩٨٩ أدرك أهمية الرقابة الداخلية من خلال بلاغي دولة رئيس الوزراء آنذاك واللذين أكدوا على ضرورة إنشاء وحدات للرقابة الداخلية فضلا عن عقد الديوان للعديد من الدورات حول موضوع الرقابة الداخلية من خلال الورش التدريبية التي نفذها الديوان على مدار السنوات السابقة.

إفتتح رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد الأحد ٢٠٢١/١٠/١٧، دورة «معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية» بمشاركة عشرين موظفاً من إحدى عشرة مؤسسة عامة.

وقال حداد خلال الإفتتاح أنه على قناعة تامة بأهمية وحدات الرقابة الداخلية باعتبارها صمام الأمان الأول لأي مؤسسة أو منشأة سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص كون الرقابة الداخلية تعتبر الجهة الأولى التي لديها الدراية الكافية بنشاطات وأنظمة وإجراءات العمل وكذلك بعمليات وطبيعة عمل المؤسسة التي ينتمون إليها.

وأضاف حداد أن الديوان يعي أهمية الرقابة الداخلية لذلك أخذ على عاتقه تطوير عملها والعمل على تحسينها من خلال المشاركة في إعداد نظام الرقابة الداخلية رقم (٣) لعام ٢٠١١، إضافة إلى المشاركة في وضع معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية



أمين عام ديوان المحاسبة يفتتح دورة «تطبيقات معايير الرقابة الداخلية» في جامعة البلقاء التطبيقية

والتي بموجبها قام ديوان المحاسبة بتقييم أداء وحدات الرقابة الداخلية بكل شفافية وحيادية بغية تقويتها وإعطائها المكانة التي تليق بها بإعتبارها خط الدفاع الأول عن المؤسسة. بدوره قال رئيس جامعة البلقاء التطبيقية الدكتور عبد الله الزعبي «إننا نعزز بالعلاقة التشاركية التي تربط الجامعة بديوان المحاسبة المؤسسة الوطنية العريقة والتي أنشئت وفق أحكام الدستور وذلك إيماناً من الجامعة بأهمية دور ديوان المحاسبة في الرقابة والمحافظة على المال العام».

وأضاف الزعبي خلال إفتتاح الدورة على أن الجامعة معنية بتطبيق أحكام القانون والنظام بكل شفافية، منوهاً إلى أهمية وحدة الرقابة الداخلية وموظفيها كون ان لها الدور الكبير في معالجة إستيضاحات وتساؤلات الأجهزة الرقابية خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وقد تلقى المشاركون في الدورة والتي حضر فيها خبراء متخصصين من ديوان المحاسبة وعلى مدار ثلاث أيام وبواقع (١٨) ساعة تدريبية محاضرات وتدريبات وأمثلة شاملة .

إفتتحت بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ دورة «تطبيقات معايير الرقابة الداخلية» في جامعة البلقاء التطبيقية.

وأكد أمين عام ديوان المحاسبة السيد إبراهيم المجالي خلال حفل الإفتتاح أن الدور الأساسي لديوان المحاسبة هو تطوير وتقييم وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات بإعتبار هذه الوحدات هي خط الدفاع الأول فيها، مبيناً أن ديوان المحاسبة منذ عام ١٩٨٩ أدرك أهمية الرقابة الداخلية من خلال بلاغي دولة رئيس الوزراء آنذاك واللذين أكدا على ضرورة إنشاء وحدات للرقابة الداخلية.

ولفت المجالي إلى أن الديوان أخذ على عاتقه تطوير عمل وحدات الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها من خلال المشاركة في إعداد نظام الرقابة الداخلية رقم (٣) لعام ٢٠١١، إضافة إلى المشاركة في وضع معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية والتي بدء العمل بها وفق تعميم دولة رئيس الوزراء مطلع العام الحالي (٢٠٢١)



جريدة الرأي تحاور رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد

فهناك متابعة وتجاوب وتجري مخاطبة الجهات المخالفة للتصويب أو إتخاذ قرارات، وإذا كان هناك شبهة فساد فتحول إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد أو إلى القضاء إذا كان هناك تطاول واضح على المال العام.»

وبين حداد أن دور اللجنة الوزارية «إيجابي»، وعملت على المتابعة الأولية وعلى تخفيض المخالفات نتيجة إتخاذ الإجراءات التصويبية من خلال المتابعات.

ولفت حداد إلى المرجعية الرقابية للبرلمان؛ «فإرتباطنا الإداري برئيس الحكومة، والرقابي بمجلس الأمة» وبالتالي نقدم التقرير السنوي لمجلس الأمة وفقا للإستحقاق الدستوري عند دعوة المجلس للإنعقاد في دورته العادية، كما» نقدم تقاريرنا كل أربعة شهور وإستيضاحاتنا إلى مجلس النواب، الذي يحولها إلى لجنته المالية.»

قال رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد أن تفاعل الحكومة مع تقرير الديوان السنوي والتقارير الشهرية والدورية إيجابي جداً.

وفي مقابلة مع «الرأي» نشرت الأحد ٢٠٢١/١٢/٥، أوضح أن رئيس الوزراء شكل لجنة وزارية لمتابعة إستيضاحات ديوان المحاسبة أولاً بأول.

وأكد أن هناك متابعة من لجنة وزارية برئاسة وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وعضوية أمين عام الديوان والمديرين التنفيذيين من الرئاسة والمالية وديوان المحاسبة الذين يعملون على متابعة الإستيضاحات شهرياً.

وقال حداد أن الحكومة كانت تتابع التقارير كل أربعة شهور أو سنوياً، لكن منذ ٢٠١٨ بدأت بمتابعة التقارير كل أربعة شهور، وإعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ أصبحت المتابعة خلال الشهر الذي يقدم به التقارير»

ولفت إلى أن مجلس الأمة هو جهة رقابية يحافظ على المال العام، وعند متابعة المخالفات من اللجنة الوزارية فإنها تحصل المال العام وفي ذات الوقت تخفف الضغط على مجلس الأمة، الذي تبقى له القضايا الرئيسية والمخالفات غير المصوبة.

مدى تجاوب المؤسسات

وبين حداد أن هناك العديد من الجهات سواء المؤسسات أو الشركات أو الهيئات المستقلة الحكومية التي لم يظهر إسمها في التقرير، وهي إما أنه لا يوجد مخالفات من جانبها، أو أنه جرى المتابعة معها وصوبت مخالفاتها قبل صدور التقرير.

وبين أن أصعب ما يواجهه الديوان هو مخالفات البلديات «التي قال إنها تحتاج إلى جهد كبير لأن عدد البلديات كبير» فالإدارات المحلية عددها مئة، غير المجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة .

وبين أن هناك لجنة وزارية مختصة بهذا الشأن يرأسها وزير الإدارة المحلية، تدعى «لجنة المساءلة»، في حال عدم الرد على المخالفات من رئيس البلدية، وتتخذ هذه اللجنة قراراتها حيال رئيس البلدية أو عضو المجلس البلدي.

وأكد أن «جميع إستيضاحاتنا الخاصة بالبلديات تتابع من خلال وزارة الإدارة المحلية».

التقرير يشمل المخالفات غير المصوبة

وشدد حداد على إستقلالية عمل الديوان وأن لا أحد يتدخل في صلاحياته أو يضغط بإتجاه إستثناء أي مخالفات من محتويات تقاريره السنوية والثلاثية. وقال إن الديوان يرصد جميع المخالفات والإستيضاحات الصادرة تلك السنة باستثناء التي صوبت، وأن «لا يطلع أحد على التقارير خارج ديوان المحاسبة إلا عند تسليمه بصورته النهائية».

وأشار إلى أنه بعد تسليم التقرير إلى مجلس الأمة يُنشر على موقع ديوان المحاسبة الإلكتروني ويحف لأي مواطن الإطلاع عليه وتنزيل النسخة كاملة من موقع ديوان المحاسبة وشدد على أن الديوان «مؤسسة دستورية وتتمتع بإستقلالية، كما أننا نحارب الفساد ولا نخضع للضغوطات، ولكن هناك محاولات التوسط، ولا نستجيب لها».

ولفت إلى إنخفاض عدد صفحات التقرير بسبب المتابعات الدائمة من اللجنة الوزارية، وقال: «سلمنا تقريرنا السنوي ٢٠٢٠ لمجلس الأمة قبل أسبوعين وإستثنينا منه المخالفات التي جرى تصويبها من قبل اللجنة الوزارية، والتقرير إحتوى فقط على المخالفات غير المصوبة أو التي خاطبت فيه الرئاسة الجهات المخالفة تصوب أو وضعها لتاريخ إصدار تقاريرنا».

وأكد أن هذا الإجراء خفف الملاحظات الواردة في التقرير، لكنه حقق هدف متابعة المال العام والمخالفات أولا بأول .

ولفت إلى أن تشكيل اللجنة الوزارية وعملها جرى بإتفاق مع مجلس الأمة، وأن الأمر توافقي بين ديوان المحاسبة ومجلس الأمة والحكومة حتى نتابع المخالفات أولا بأول وعندما يرد إلى مجلس الأمة والذي بدوره ينظر بالمخالفات غير المصوبة ويقدم توصياته للحكومة لإتخاذ الإجراء اللازم.

آلية عمل الديوان

وعن الإجراءات المتخذة من قبل ديوان المحاسبة، أوضح حداد أنه يجب الرد على أسئلة الديوان وإستيضاحاته خلال ثلاثين يوما، وفي حال عدم المتابعة، تخاطب اللجنة الوزارية الجهة المعنية بكتاب بتوجيه من رئيس الوزراء أو تحويلها إلى الجهة المعنية بالمتابعة في حال عدم الإستجابة.

وأشار إلى أنه تجري متابعة فورية، وفق مقتضى الحال، نخاطب ونتابع، وفي حال عدم الإجابة ترفع للبرلمان ضمن التقرير السنوي أو التقارير الثلثية ونطلب الإجراءات التصويبية.

وإستدرك بالقول إن ديوان المحاسبة يبقى يتابع الإستيضاح أو الكتاب الرقابي حتى تعالج القضية إما بالإسترداد أو التصويب أو التحويل إلى هيئة النزاهة أو القضاء وفق ما يقتضيه الحال.

تفاعل مجلس النواب

وعن مدى تفاعل مجلس النواب، أوضح حداد أن اللجنة المالية تتابع، وأنه يجري حاليا مناقشة ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

وقال إننا إجتمعنا مع رئيس المجلس، لبحث تسريع عمل اللجنة المالية، وهناك نص مقترح على مجلس الأمة لتعديل الدستور للنظر في تقرير ديوان المحاسبة في السنة التي يقدم فيها أو بحد أقصى بالسنة التي تليها.

إحتياجات الديوان

وأكد حداد أن الديوان بحاجة إلى مزيد من العناصر البشرية لأداء واجباته وصلاحياته بصورة أفضل، كما طالبنا بإستقلال مالي وإداري كامل وطالبنا بأن نمح صفة الضابطة العدلية وإعطاء صلاحيات للديوان فيما يتعلق بتأمين الحماية للموظفين العاملين بالميدان، كذلك أن يكون هناك نظام مستقل لموظفي الديوان دون أن يخضع لنظام الخدمة المدنية .

العلاقة مع هيئة النزاهة

أكد حداد أنه منذ إستلامه وحتى الآن لم تحدث سابقة تقاطع فيها العمل مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. وشدد على أن «العلاقة بيننا تعاونية، وبيئنا مشاريع مشتركة ودور تكميلي نساعد بعضنا ونكمل بعضنا، ومخرجاتنا الرقابية تحول إلى الهيئة لمتابعتها، وأن تبادل الخبرات والإستشارات بين الزملاء في الديوان والهيئة متوافرة وتحدث دوما».

المجالّي يفتتح دورة «تقييم وحدات الرقابة الداخلية حسب المعايير الدولية (IIA)» لموظفي وحدة الرقابة في جامعات الجنوب



والتي بموجبها يقوم ديوان المحاسبة بتقييم أداء وحدات الرقابة الداخلية بكل شفافية وحيادية بغية تقويتها وإعطائها المكانة التي تليق بها باعتبارها الأقدر على إرشاد الإدارة العليا إلى مكامن الضعف والتحسين في المؤسسة.

بدوره أكد رئيس جامعة مؤتة الأستاذ الدكتور عرفات عوجان عن سعادته بالتشاركية ما بين ديوان المحاسبة والجامعات الأردنية وخاصة جامعة مؤتة والذي تجلّى بعقد هذه الدورة من خلال إستضافة العاملين في الرقابات الداخلية في جامعات الجنوب، مؤكداً أن جامعة مؤتة تؤمن بالتشاركية مع ديوان المحاسبة من خلال التعامل المباشر مع إدارة الديوان أو من خلال مراقبة ديوان المحاسبة في الجامعة.

يشار إلى أن الدورة التي استمرت لمدة ثلاثة أيام بواقع (١٥) ساعة تدريبية وشارك بها (١٣) موظف، حيث تلقى المشاركون محاضرات وتدريباً وأمثلة شاملة حول معايير التدقيق الداخلية والحوكمة وعن نموذج التقييم وألية تقييم وحدات الرقابة الداخلية.

أكد أمين عام ديوان المحاسبة إبراهيم المجالّي أن ديوان المحاسبة يحرص على تطوير وتقييم وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات الخاضعة للرقابة باعتبارها خط الدفاع الأول فيها.

وقال المجالّي خلال إفتتاحه يوم الثلاثاء ٢٠٢١/١٢/١٤ دورة «تقييم وحدات الرقابة الداخلية حسب المعايير الدولية (IIA)» لموظفي وحدات الرقابة الداخلية في جامعات مؤتة والطفيلة التقنية والحسين بن طلال في مبنى جامعة مؤتة «إن ديوان المحاسبة أدرك أهمية الرقابة الداخلية وذلك من خلال الدفع بإتجاه إصدار بلاغات صادرة عن رئاسة الوزراء خاصة بتأسيس وحدات الرقابة الداخلية على أن تكون مرتبطة بأعلى الهرم الوظيفي حتى تتمتع بالإستقلالية التامة في إبداء آرائها».

وأضاف المجالّي أن الديوان أخذ على عاتقه تطوير عمل هذه الرقابات وتحسينها من خلال المشاركة في إعداد نظام الرقابة الداخلية رقم (٣) لعام ٢٠١١، فضلاً عن المشاركة في وضع معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية والتي بدء العمل بها وفق تعميم دولة رئيس الوزراء مطلع العام الحالي



حداد: نعمل للحفاظ على المال العام ولا نتصيد للمؤسسات الحكومية

وشدد حداد على أن الديوان يعتبر ذراعاً رقابياً لمجلس النواب ويعمل على الحفاظ على المال العام وليس التصيد للمؤسسات الحكومية.

وأشار إلى أن الديوان خصص ضمن تقريره فصولاً متخصصة بالموازنة والحسابات الختامية، والشركات التي تساهم الحكومة فيها بأكثر من ٥٠ بالمائة والقضايا التي حولت لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

وحضر الإجتماع النواب، غازي البداوي وضرار الحراسيس وخالد البستنجي ونمر السليحات وعمر النبر وأسماء الرواحنة وسليمان أبو يحيى.

أخبار الديوان

إعداد رئيس قسم العلاقات العامة و الإعلام

السيد عطالله السطول

قال رئيس اللجنة المالية النيابية النائب المهندس محمد السعودي خلال إجتماع ترأسه الأربعاء ٢٠٢١/١٢/٨ بحضور رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد، وعدد من المعنيين في الديوان، أن اللجنة ستناقش أيضاً تقرير ديوان المحاسبة لعام ٢٠١٨.

بدوره، قال حداد إن الديوان أصدر ملخصاً لتقاريره بين الأعوام ٢٠١٨ - ٢٠٢٠، مشيراً إلى أنه سيتم تزويد اللجنة بنسخة منه.

وإستعرض آلية عمل الديوان الذي يشارك في العديد من المهام الوطنية كالمراقبة على الإنتخابات وإمتحان الثانوية العامة فضلاً عن الرقابة على القطاع العام ومدى إلتزامه بأوامر قانون الدفاع، لافتاً إلى أنه تم إجراء (٤٢٠٠) زيارة لذلك القطاع.

كل ما تقدم يدل على أن الأردن يسير في الطريق الصحيح برسم سياسات وإستراتيجيات الأمن السيبراني لتحقيق أهداف قانون الأمن السيبراني وحماية الأردن من أي هجمات إلكترونية وتهيئة الجيل ليواكب التسارع التكنولوجي الذي يشهده العالم ويظهر جلياً هذا التوجه بطرح تخصص الأمن السيبراني في الجامعات الرسمية والخاصة بهدف إعداد قوى بشرية مؤهلة ومتخصصة في دمج المعلومات وحمايتها في الفضاء السيبراني.



الأمن السيبراني يعني حماية المعلومات عن خلال ثلاث محاور رئيسية:



إعداد

رئيس قسم الإستشارات القانونية

أمني السايح

المصادر

- الأمن السيبراني في سطور للدكتور محمد سالم العتوم
- جريدة الغد

أهمية الأمن السيبراني:

تتبع أهمية الأمن السيبراني من ثلاثة محاور وهي:

الأمن: أي التحكم في الدخول إلى البيانات وإتاحتها لمن يسمح لهم فقط.

السرية: الحفاظ على سلامة البيانات والمعلومات وحمايتها من الهجمات التخريبية أو السرقة.

الجاهزية: جاهزية جميع الأنظمة والخدمات والمعلومات وإتاحتها حسب الطلب للأشخاص المرخص لهم الإطلاع عليها.

الأردن والأمن السيبراني:

إن الأردن وكما دول العالم ليس بمنأى عن الهجمات الإلكترونية، وقد شكلت الحكومة الأردنية المجلس الوطني للأمن السيبراني والذي إنبثق عنه المركز الوطني للأمن السيبراني والذي يهدف إلى بناء منظومة فعالة للأمن السيبراني على المستوى الوطني وتطويرها وتنظيمها لحماية المملكة من تهديدات الفضاء السيبراني ومواجهتها بكفاءة وفاعلية بما يضمن إستدامة العمل والحفاظ على الأمن الوطني وسلامة الأشخاص والممتلكات والمعلومات.

وقد كشف التقرير العالمي للأمن السيبراني Global Cybersecurity Index الصادر عن الإتحاد الدولي للإتصالات أن الأردن إحتل المرتبة ٧١ عالمياً والمرتبة العاشرة عربياً في مؤشر الأمن السيبراني العالمي ٢٠٢٠.

ويرصد هذا التقرير العالمي مستويات التحسن في بيئة الأمن السيبراني ومستويات الوعي بأهمية الأمن السيبراني في ١٩٣ دولة حول العالم.

ووفقاً للبيانات الواردة في التقرير تقدم الأردن ثلاث مراتب على المستوى العالمي مقارنة بترتيبه المسجل في العام ٢٠١٨ حيث جاء الاردن وقتها في المرتبة ٧٤ عالمياً.



معيار الصفات رقم (١٢٠٠) المهارة والعناية المهنية اللازمة (IIA)

وقد حددت معايير الصفات والتي هي جزء من المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ضمن معيار رقم (١٢٠٠) المهارة والعناية المهنية اللازمة على أنه « يجب انجاز مهمات التدقيق الداخلي بمهارة ومع توخي العناية المهنية اللازمة» وفي هذا على المدققين أن يكونوا ملمين بالمفاهيم التالية:-

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية مختلفة، كما تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل أشخاص من داخل المؤسسات أو من خارجها، وعلى الرغم من هذا فإن التقييد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير) يشكل أمرا أساسيا لكي يتمكن المدققون الداخليون من الوفاء بمسؤولياتهم.

١. المهارة

حيث يجب على المدققين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات الفردية المنوطة بكل منهم.

فالمهارة مصطلح شامل تشير إلى المعارف و المهارات والكفاءات الأخرى المطلوب توفرها لدى المدققين الداخليين لتنفيذ مسؤولياتهم المهنية بفعالية، كما تشمل المهارة مراعاة الأنشطة الحالية والإتجاهات والقضايا الناشئة التي تتمكن من إعطاء

ويتمثل الغرض من معايير التدقيق الداخلي:

١. توجيه الإلتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي.

٢. توفير إطار مرجعي لأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة.

٣. إرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.

٤. تعزيز تحسين عمليات وأعمال المؤسسة.

٤- احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء أو الاحتيال أو حالات عدم التقيد والإمتثال.

٥- تكلفة أعمال التأكيد مقارنة بالمنافع المحتملة وعند تقديم خدمات إستشارية يجب أن يأخذ المدقق الداخلي النواحي الآتية في اعتباره من خلال مراعاة مايلي:-

١- احتياجات وتوقعات العملاء بما في ذلك طبيعة وتوقيت وتبليغ نتائج المهمة .

٢- مدى العمل المطلوب لإنجاز أهداف المهمة ودرجة تعقيد هذا العمل إضافة إلى المهارات والموارد اللازمة .

٣- المنافع التي يحتمل أن تعود على المؤسسة وتكلفة المهمة الإستشارية مقارنة بالمنافع المتوقعة منها .

التطوير المهني المستمر

يجب على المدققين الداخليين تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التكوين المهني المستمر.

إعداد

هيئة التحرير

المصادر:

-المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

- مجلة المدقق الداخلي

النصح والتوصيات المناسبة للجهة الخاضعة للتدقيق، لذا يجب على المدقق الداخلي رفع مهارته بالحصول على الشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة وهذا لا يغني عن إستشارة المدققين المؤهلين وذوي الخبرة لتعزيز مهارتهم، وأن يكون للمدققين المعرفة والقدرة الكافية والوافية في تقييم مخاطر الإحتيال والكيفية التي تدار بها الجهة الخاضعة للتدقيق تلك المخاطر، وان يكون المدققون على دراية وافية بتكنولوجيا المعلومات وبتقنيات التدقيق المعتمدة على التكنولوجيا وأهم مخاطرها والضوابط الرقابية المتعلقة بها .

٢. العناية المهنية

تشير إلى التزام المدقق باتباع مبادئ اخلاقيات المهنة وتطبيق معايير التدقيق بشكل صحيح من ناحية التخطيط السليم للعمل وفهم النشاط وتحديد المخاطر المتعلقة به واختبارها وبناء الرأي استنادا الى الأدلة، وتوثيق عملية التدقيق وتقديم تقرير التدقيق للجهات المعنية، كما يجب أن يراعي إمكانية استخدام تقنيات التدقيق المؤتمتة وتقنيات تحليل البيانات الأخرى لتطوير نوعية عمله وفعاليتها.

كما أنه يجب على المدقق الداخلي أن يبذل العناية المهنية اللازمة في أعماله وذلك بالأخذ بالاعتبار العناصر التالية: -

١- مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة.

٢- درجة التعقيد أو الأهمية النسبية أو أهمية المسائل التي تطبق عليها إجراءات التأكيد .

٣- مدى كفاية وفاعلية مسار عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة .



التدقيق الداخلي وادارة المخاطر .. خط الدفاع الاول

و يشمل نطاق التدقيق الداخلي فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالمنظمة وجودة الأداء عند تأدية الأنشطة المختلفة. يلعب المدققون الداخليون دوراً رئيسياً في مساعدة المؤسسات على تحقيق أهدافها وحماية أصولها. ومن ثم فإن وجود تدقيق داخلي فعال (IIA) كما تفسره المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (ISPPIA) سيؤدي إلى تحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وبعبارة أخرى يلعب التدقيق الداخلي الفعال دوراً حاسماً في مساعدة الإدارة على مكافحة الإحتيال أو المخالفات والمساهمة في المساءلة.

لذلك، أصبحت مهنة التدقيق الداخلي أداة إدارية أساسية، وتظهر أهمية هذه الوظيفة بشكل أكبر في القطاع العام بسبب تعقيد الأهداف العامة وتعدد الجمهور الذي تتنوع توقعاته.

التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل، موضوعي، يهدف لتقديم خدمات التوكيد والأنشطة الإستشارية المختلفة وقد وجد لتحسين وإضافة قيمة للعمليات في المؤسسة. وهو يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها ويساهم من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم في تقويم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

في حين أن المدقق الداخلي يعمل ضمن قسم التدقيق الداخلي بالمنظمة ويتحمل مسؤوليتها. حيث يعتبر هذا النشاط نوع من الانضباط الإداري الذي تم تطويره (منذ الحرب العالمية الثانية) من نشاط يتركز أساساً على الأمور المالية والمحاسبية إلى أن وصل لكامل المستويات التشغيلية. وإن ازدياد حجم اللامركزية بالمنظمات زاد من تعقيد الأنشطة والعمليات مما ولد الحاجة لإيجاد وسائل مراقبة أدت لنمو التدقيق الداخلي .

وفي هذا الإطار قام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بالترويج لمهنة التدقيق الداخلي المعتمد وجعلها مهنة متطورة وأوجد أنظمة وقواعد وتعليمات ووضع معايير دولية (standards) لضبط التدقيق والمدققين الداخليين.

ومع ذلك، تشير بعض الأدلة التجريبية إلى أن فعالية المدققين الداخليين قد لا تتحقق دائماً لأسباب عديدة. على سبيل المثال الدعم الإداري والكفاءة وحجم إدارة التدقيق الداخلي والاستقلالية، وهي عوامل حاسمة تؤثر على فعالية التدقيق الداخلي في القطاع العام.

أهداف التدقيق الداخلي:

يجب أن تكون أهداف المدققين الداخليين للقطاع العام متسقة مع الأهداف المحددة لمؤسساتهم من أجل تحقيق النتائج الجيدة التي قد تؤدي إلى تحسين الأداء التنظيمي والإنتاجية. في هذا الصدد، يمكن أن يدعم التدقيق الداخلي الفعال المنظمة في تحقيق أهدافها من خلال تقييم الامتثال للأنظمة والإجراءات والسياسات، وتقييم وزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية. ومراجعة وسائل حماية الأصول. من ناحية أخرى، إن المنظمة التي تعمل بدون إدارة فعالة للتدقيق الداخلي تواجه الكثير من الإلتباس في تنفيذ أنشطتها. وبالتالي، فإن فعالية المدققين الداخليين مرغوبة للغاية لأنها تمكن مؤسسات القطاع العام من تحقيق تقدم في أنشطتها الروتينية.

أهمية التدقيق الداخلي:

ونظراً لأهمية الأعمال التي يقوم بها المدققون الداخليون فقد أقرت معايير التدقيق الدولية أهمية تلك الأعمال من خلال المعيار رقم (٦١٠) - استخدام عمل المدققين الداخليين، حيث أن الحصول على التقارير المعدة من قبل المدققين الداخليين قد تؤدي إلى تنفيذ عمليات رقابة أكثر كفاءة وفعالية، وتدعم إجراءات وإستنتاجات عمل المدقق الخارجي .

في النهاية يجب على المدقق الخارجي تقييم مدى إستقلالية وموضوعية وأهلية المدققين الداخليين وما إذا كانت إستنتاجاتهم قد بنيت على أدلة إثبات كافية وملائمة .

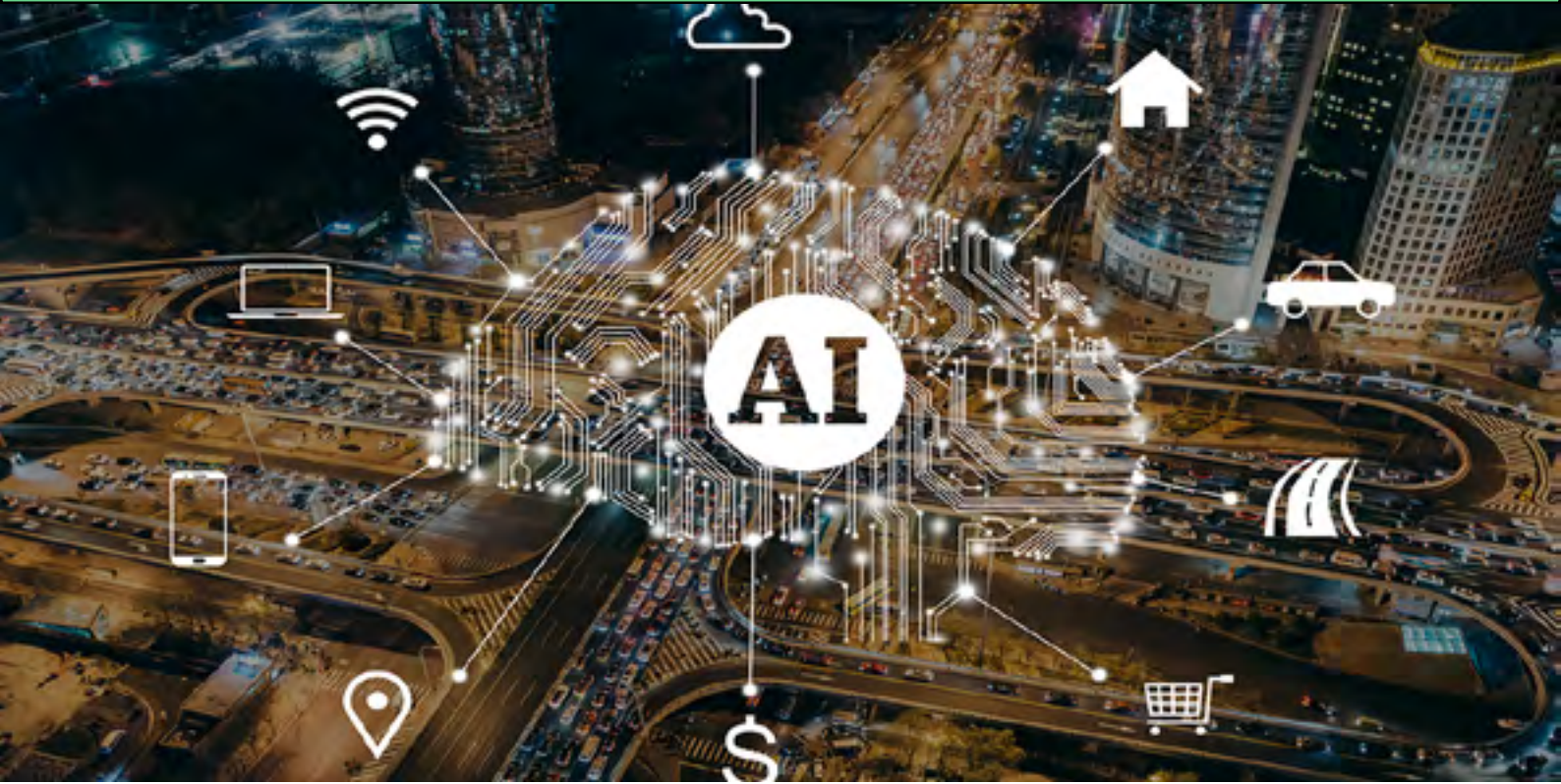
إعداد المدقق

عثمان عطا الله مطلق

المراجع :

Alqudah,hamza and Amran,noor and Hassan,haslinda(٢٠١٩);Factors affecting the internal auditors' effectiveness in the Jordanian public sector;EuroMed Journal of Business Vol. ١٤ No. ٢٠١٩ ,٣ pp. ٢٧٣-٢٥١

ISA ٦١٠ (revised ٢٠١٣), using the work of internalAuditors,Retrieved from [https://www.ifac.org/system/files/publications/files/ISA-٦١٠-\(Revised٢٠١٣-.pdf](https://www.ifac.org/system/files/publications/files/ISA-٦١٠-(Revised٢٠١٣-.pdf)



الذكاء الاصطناعي في التدقيق والمحاسبة

مفهوم ومزايا الذكاء الاصطناعي:

يعرف الذكاء الاصطناعي عادة على أنه قدرة الآلة على أداء الوظائف المعرفية التي نربطها بالعقول البشرية، مثل الإدراك والإستدلال والتعلم من التجارب السابقة والتحليل وحل المشكلات، والذي يتيح فرصة تقييم الأداء ومراجعته وصولاً إلى مستويات أفضل من الإنجاز.

ومن مزايا الذكاء الاصطناعي التي تبرز في هذا المصطلح بشكل واضح، القدرة على التعرف على الصور، إستيعاب اللغات البشرية، التعلم وتقليل الأخطاء وذلك من خلال إستبدال العمليات البشرية بعمليات آلية يمكنها تكرار العمل بشكل متقن استثماراً للوقت والجهد والقدرة على تحليل البيانات وإصدار تنبؤات عالية الدقة.

أصبح مصطلح الذكاء الاصطناعي أكثر شيوعاً في السنوات الأخيرة، ومؤخراً زاد الحديث عنه بشكل ملفت للنظر بحيث يتصدر عناوين المجلات العلمية والمهنية ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل بدأت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تغزو حياتنا اليومية، و في ظل التحول الرقمي في بيئة الأعمال ، و أهمية هذا التحول في عمليات الرقابة و التدقيق المالي و المحاسبي، جاء تبني هذه التطبيقات إستجابة لثورة الذكاء الاصطناعي نظرا لأهميتها في بناء الإستراتيجيات التي تنظم عمل مختلف القطاعات، و توفر قاعدة بيانات جيدة من حيث الموثوقية و الثبات، كما تقدم مؤشرات عمل قابلة للتقييم و القياس و من أمثلتها القدرة على التحليل و التنبؤ المالي، و عمليات الرقابة المالية المحاسبية والإدارية، وكلما كانت قاعدة البيانات المستخدمة في هذه التطبيقات ذات نوعية جيدة مع توفر الموظف المؤهل في تنفيذ هذه البرمجيات و التطبيقات ، كلما زادت كفاءة التعامل مع هذه التطبيقات .

دور أجهزة الرقابة في ظل الذكاء الاصطناعي:

أوضحت معايير التدقيق الدولية ضرورة تبني المدقق التدقيق المبني على المخاطر، ومن هذا المنطلق وجب على المدقق تقييم مدى الحاجة إلى أن تشمل خطة التدقيق مهام خاصة بفحص تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فمن الضروري أن يتم إطلاع المدققين على مشاريع الذكاء الاصطناعي منذ بدايتها، للرقابة عليها والتأكد من حسن تطبيقها مع المحافظة على إستقلالية المدقق عند تقديم الملاحظات والتوصيات بحيث لا يكون المدقق شريكاً في عملية التطبيق لضمان الشفافية والحيادية في المهام التي ينفذها المدققون.

و أما إذا كانت مراحل تطبيق الذكاء الاصطناعي قد طبقت بالفعل في أعمال الجهة الخاضعة للرقابة وجب على المدقق التأكد من مخاطر دقة وموثوقية الخوارزميات الخاصة بالذكاء الاصطناعي، كما يجب التأكد من دقة، صحة، وموثوقية وشمولية البيانات التي تعتمد عليها الخوارزميات، و كما لا يقل أهمية أن يتأكد المدقق من النظر إلى الجوانب الأخلاقية فيما يخص استخدام الذكاء الاصطناعي، وكما هو الحال في جميع الأنظمة الإلكترونية الأخرى، يتطلب الذكاء الاصطناعي إلى حوكمة النظام تقنياً وإدارياً، وأن يكون للمدقق دور في تقييم حوكمة نظام الذكاء الاصطناعي وتقييم المخاطر الخاصة به، والتأكد من مدى إرتباط إستثمارات الذكاء الاصطناعي بالأهداف الإستراتيجية للجهات المعنية، وما إذا كانت تلك الإستثمارات تسير وفق الجدول المخطط وتحقق عوائد ذات جدوى إقتصادية تبرر مبالغ تلك الإستثمارات.

أبرز ما يسبب المخاطر الكبيرة وتعرض البيانات والأجهزة لتهديدات غير مسبوقة هو تعرض مستخدمي الأجهزة الرقابية والجهات المشمولة لجرائم الانترنت والتي تشكل عائقاً كبيراً أمام مستخدمي هذه البيانات. وهذا يتطلب

وفي هذا الإطار لا يعني استخدام الذكاء الاصطناعي الحصول على إجابات صحيحة وكاملة تماماً، بل يستخدم الذكاء الاصطناعي نظرية الإحتماليات لمعالجة البيانات وذلك من خلال تقدير إحتمال وقوع أحداث معينة، وكلما زادت كمية البيانات الموثوقة ذات النوعية الجيدة التي تمت معالجتها، زادت دقة صنع القرار مما يمكن الإدارة من زيادة الإعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي، وهو مصطلح ليس بجديد إذ قدمه معهد ماكينزي عام ١٩٥٠، عندما إقترح الباحث (ألان تورينج) إختباراً للذكاء الاصطناعي وهو أن تتمكن الآلة من التواصل بشكل جيد لإقناع البشر بحيث أنها تتخاطب مع إنسان آخر دون أن يدرك الطرف الآخر بأنه في الواقع يتحدث مع آلة.

تأثير الذكاء الاصطناعي على المحاسبة والتدقيق:

ظهرت آثار الذكاء الاصطناعي على مهنتي التدقيق والمحاسبة من خلال تطوير برامج لتحليل البيانات غير التقليدية بالذكاء الاصطناعي مثل البيانات المنشورة في الوسائل الإعلامية والإنترنت وشبكات التواصل الإجتماعي لرصد جميع أنواع المخاطر، والتي أصبحت تستخدم في نطاق واسع نظراً لأهميتها ودقة المخرجات الناجمة عن تطبيقها.

وتقوم اليوم العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام برنامج Pegg وهو برنامج ذكاء إصطناعي يقوم بالتواصل مع المستخدم وبمجرد إبلاغه بالمصروفات يقوم البرنامج بقيدها بحسابات الشركة وتجهيز البيانات المالية وإعداد البيانات الضريبية دون حاجة المستخدم إلى أي خبرة محاسبية، أما عند الحديث عن العقود القانونية فيستطيع الذكاء الاصطناعي مراجعة كم هائل من العقود وإستخراج المعلومات منه بدقة تفوق دقة البشر.

التقنيات مما يتطلب تعزيز تواصل الأجهزة مع هذه المؤسسات. وتبعاً للحاجة الماسة الى أشخاص لديهم مهارات في (المحاسبة، التحليل، البرمجة).

- الإهتمام بالأمن السيبراني والذي يبين مدى إستعداد الدولة لتهديدات الفضاء الإلكتروني والذي يبين جاهزية البنية التحتية والتطبيقات التي تمكن الأجهزة من القيام بعملها بشكل آمن.

- ضرورة قيام الأجهزة الرقابية بتطوير أنظمة وأساليب الإدارة وتقييم المخاطر فيما يتعلق بهذا الموضوع وتقديم تغذية راجعة تبين مواطن القوة والضعف.

وفي الأردن فقد أولت الحكومة إهتماماً واضحاً بسبل التعامل مع جائحة كورونا وعملت على تعزيز دور الأجهزة الرقابية وأهمها ديوان المحاسبة الأردني وذلك في الرقابة على تنفيذ البروتوكول الصحي الذي تم إصداره خلال الجائحة، وتم تصميم منصة إلكترونية للتسجيل والحصول على مواعيد لتلقي الجرعات المتعلقة بالوباء، كما تم تصميم نماذج للفحوص الفجائية من قبل ديوان المحاسبة للكشف عن مدى الإلتزام بتنفيذ البروتوكول من حيث التباعد الإجتماعي وتوفير مواد التعقيم ونسبة دوام الموظفين. لاحقاً تم تصميم تطبيق إلكتروني يعرف بإسم (سند) وذلك للكشف عن حالة الموظف من حيث تلقي المطعم، سواء (جرعة واحدة، جرعتان ام غير متلقي للمطعم) وذلك لتحديد نسبة متلقي اللقاح مما يوفر بيئة آمنة للعمل في مختلف الجهات الخاضعة للرقابة كما ساعد هذا التطبيق في تسهيل عمل المدققين وتعزيز دورهم في أداء المهام التي أوكلت إليهم خلال جائحة كورونا.

إعداد

مصطفى حنيفات

مديرية الدراسات والتدريب

المصادر

- ديوان المحاسبة الكويتي ، المدونة , omaralkous ,

مارس. ٢٠١٩-١٨

وجود أشخاص لديهم مهارات متميزة في تقنيات الحاسوب، وهذا قد يشكل تكاليف إضافية على الأجهزة الرقابية خاصة في البلدان التي تكون ميزانية هذه الأجهزة متواضعة، كما وأن عدم مراعاة الزمن والتكلفة المادية قد يكلف الكثير من الوقت، الجهد والمال.

التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات ودور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

بناء على ما ورد سابقاً، يطلب من الأجهزة الرقابية في التعامل مع تلك التطورات التكنولوجية الإهتمام بجانبين: الأول يتمثل في تعامل الجهاز مع التطورات التكنولوجية التي تمكن تلك الاجهزة من القيام بعملها بيسر وسهولة والآخر فيما يتعلق بالدور الرقابي للجهاز في التدقيق على تكنولوجيا المعلومات وتطوراتها المتلاحقة والعمل بالتطبيقات المناسبة للدور الرقابي لهذه الأجهزة.

وفيما يأتي مقترح موجز للدور المطلوب من الأجهزة الرقابية:

- وضع خطة استراتيجية من قبل الأجهزة الرقابية لطريقة التعامل مع تلك التطورات وكيفية إستخدامها للقيام بالدور الرقابي. مع الإهتمام بالدورات التدريبية الخاصة بالأساليب الحديثة لتدقيق تكنولوجيا المعلومات لمواكبة التطورات.

- التأكد من فعالية إجراءات الأمن السيبراني لحماية الأجهزة والبيانات ونظم الإتصالات في تلك الجهات ومدى إلتزام وجاهزية الجهات المشمولة بالرقابة بالتعليمات والإرشادات الصادرة عن الأجهزة الحكومية لضمان سلامة الأداء وبما يعزز مفهوم الشراكة بين المؤسسات المعنية بالإنجاز.

- إستحداث تخصصات في المؤسسات الأكاديمية ومنها الجامعات في تلك



الحكومة الإلكترونية

والإتصالات لتحسين أداء الخدمات الحكومية بهدف تقديمها للمواطن بطريقة سهلة عبر شبكة الإنترنت مما يوفر الكثير من الجهد والمال لها فتنخفض بذلك تكلفة أداء الخدمة.

أهمية وأسباب ظهور الحكومة الإلكترونية:

عندما نتحدث عن أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات لا بد من الحديث عن المؤسسة الأكبر في المجتمع ألا وهي الحكومة وخاصة بعد أن بدأت معظم الحكومات بالانتقال إلى الفضاء الإلكتروني من أجل تقديم خدماتها على الإنترنت وبمختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتعتبر الحكومة الإلكترونية أرضاً خصبة لزراعة مبادئ الحكومة الإلكترونية نظراً لتعدد الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومة من جهة، ولتنوع وتشعب الدوائر الحكومية التي تقدم تلك الخدمات من جهة أخرى.

قبل الشروع في إعطاء مفهوم للحكومة الإلكترونية يتعين علينا التعريف بعض الشيء بالحكومة التقليدية باعتبارها القاعدة الأساسية لنموذج الحكومة الإلكترونية. حيث تعرف على أنها الكيان التنظيمي الذي تشكلها الدول من أجل إدارة شؤون البلاد وإتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالمستقبل السياسي والإقتصادي والإجتماعي، حيث تغطي هذه الإدارة مجالات التخطيط الإستراتيجي، الإقتصادي والعسكري والأمني، وتنمية الناتج القومي وتوفير التعليم للمواطنين والمحافظة على صحتهم وتحسين ظروف معيشتهم وإدارة الأزمات وتنمية علاقات البلاد مع العالم الخارجي إلى غير ذلك من المهام المتعددة الأخرى.

في حين يتم تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية. وبصيغة أخرى تعني تغير أسلوب أداء الخدمة من أسلوب يتميز بالروتين والبيروقراطية وتعدد وتعقد الإجراءات إلى أسلوب يعتمد على إستخدام تكنولوجيا المعلومات

تسهيل إستخدام الخدمات الحكومية وتقليل الوقت المستغرق في حصول المستفيد على الخدمة التي يحتاج إليها، بالإضافة إلى تقديم بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب حسب الحاجة.

٤- مساندة برامج التطوير الإقتصادي وذلك عن طريق:

تسهيل التعاملات بين القطاعات الحكومية وقطاعات الأعمال، وتقليل تكاليف التنسيق والمتابعة المستمرة. وزيادة الفرص الوظيفية، بالإضافة إلى زيادة العوائد الربحية للتعاملات الحكومية مع قطاعات الأعمال، و فتح فرص إستثمارية جديدة خاصة بقطاع المعلومات، كذلك تحقيق درجة عالية من التكامل بين المشاريع الحكومية والقطاعات الخاصة فيما يخدم الإقتصاد الوطني.

٥- خلق بيئة أفضل للأعمال، إذ يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة على تبسيط التفاعل والتعاملات بين قطاع الحكومة وقطاع الأعمال.

٦- تعزيز الحوكمة الرشيدة، والشفافية، وتوسيع نطاق المشاركة العامة في وضع السياسات وصنع القرارات.

٧- المساهمة في مكافحة الفساد، فالحكومة الإلكترونية لا تضع حداً للفساد ولكنها تكون مصدوبة بأليات تجعل سير الإجراءات الحكومية أكثر دقة ووضوحاً.

٨- تحسين إنتاجية وكفاءة الوكالات الحكومية، وزيادة إنتاجية الموظفين الحكوميين، والحد من النفقات العامة بتقليل عدد المكاتب، وإستهلاك الورق.

٩- تقديم منافع لصالح المواطنين والإدارة العامة على عدد من المستويات، إذ يمكن الحصول على دخل جيد من خلال جمع البيانات ونقلها للجهات المعنية.

تبرز أهمية الحوكمة في الحكومة الإلكترونية والتي تعالج مواضيع جديدة لم تتطرق إليها التكنولوجيا من قبل:

• وجود إطار وقوانين تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الإلكترونية.

• إلزام الإدارات والوزارات بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن السلطة المنوطة بإدارة الحكومة الإلكترونية.

• المعايير والمقاييس التي يجب أن تعتمدها الدوائر الحكومية في حال قررت بناء أنظمة إلكترونية.

• جودة الخدمة وكيفية قياس مدى إستخدامها من قبل الجمهور المستهدف.

• الأدوار التنظيمية والمسؤوليات في إطار إطلاق مشاريع الحكومة الإلكترونية.

وعليه فإنه يمكن حصر الأسباب التي أدت لظهور الحكومة الإلكترونية بالتالي: -

١. أسباب تكنولوجية.

٢. أسباب سياسية.

٣. أسباب إقتصادية.

أهداف الحكومة الإلكترونية

١- رفع مستوى الكفاءة والفعالية للعمليات والإجراءات داخل القطاع الحكومي وذلك عن طريق:

تحسين مستوى الكفاءة في إستخدام وتوظيف تقنيات المعلومات، كذلك تقليل الوقت المستغرق في أداء الإجراءات ضمن كل إدارة، كما يمكن الاستفادة من التجارب المثلى في أداء الأعمال، بالإضافة إلى الدقة في إنجاز الوظائف المختلفة.

٢- تقليل التكاليف الحكومية وذلك عن طريق:

تحسين وتطوير وهندسة إجراءات الأعمال بالإضافة إلى تسهيل تدفق وسريان الأعمال بشفافية وسهولة عالية، كذلك تقليل الإجراءات والمعلومات المكررة ضمن سلاسل حلقات الأعمال، و تشجيع الوحدة والتكامل والتبادل الآني للبيانات.

٣- رفع مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات التي تقدم لهم وذلك عن طريق:

وعن جوهر العمل الإلكتروني فإنه يعتمد أساسا على خمس خصائص أساسية هي:-

- ١- البنية التحتية لخدمة الحكومة الإلكترونية.
- ٢- شبكة الإتصالات الحكومية.
- ٣- تقديم الخدمات للمواطنين عبر الشبكات.
- ٤- أتمتة أعمال الوزارات و الهيئات و الإدارات المحلية.
- ٥- المشتريات الحكومية إلكترونيا عبر الشبكات.

الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية:

- ١- الخدمة الصماء DAMP SERVICE وتتمثل في النافذة الإلكترونية في تقديم معلومات عن الخدمات والمعاملات التي تبثها الجهة الحكومية للمواطن وليس هناك إمكانية للتفاعل مع المستفيد.
- ٢- خدمة التلكس TELEX SERVICE وتحدث عندما يقدم الموقع خدمات متعددة هي أكثر تطورا، مثل رسوم الخدمات التي يمكن أن يسدها المستفيد.
- ٣- الخدمة المتطورة DEVELOPING SERVICE وهي التطبيق الكامل للحكومة الإلكترونية حيث يمثل الموقع الإلكتروني، بيئة عمل داخلية حية تمثل فعليا بيئة الجهاز الإداري مع القدرة على تلبية جميع طلبات المستفيدين من خلال هذا الموقع.

ويتضح من ذلك أن الحكومة الإلكترونية تتضمن جانبين هما:-

- العمل عن بعد : وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان لإنجاز العمل أي أن العمل ينجز من دون حضور الموظف في مكان معين، فيمكن أن يؤدي الموظف عمله في أي مكان، منزله مثلا.
- الخدمة عن بعد: وهنا يمكن للمستفيد الاستفادة من الخدمة في المكان والزمان اللذان يرتيهما من دون الإرتباط بزمان أو مكان محددين. وهكذا فإن الخدمة الإلكترونية تتسم باللا زمانية واللامكانية.

١٠-تحسين نوعية الحياة في المَجتمعات التي تحتاج إلى رعاية، حيث إن تقنيات الإتصالات الحديثة تتيح للحكومة إمكانية الوصول إلى الجماعات المهمشة وتمكينهم.

١١- السرعة في إنهاء الإجراءات، مما يعمل على رفع كفاءة المؤسسات الحكومية .

١٢- تطوير الأعمال التي تعمل على خفض التكاليف الحكومية عن طريق تقليل حلقة الإجراءات، وتسهيل الحصول على المعلومات وإنجاز الأعمال بسرعة وسهولة وشفافية .

١٣- كسب رضا الشعب عن طريق تقديم الخدمات الحكومية بسهولة، مع تقديم كافة البيانات التي يحتاجونها بصورة دقيقة، وتقليل الوقت المستغرق لإنهاء طلبه .

١٤- دعم برامج التطوير الإقتصادي، والتي يتسبب في نموها تقليل التكاليف، وتسهيل التعاملات بين القطاعات الحكومية، وفتح مجالات إستثمارية جديدة، وخلق فرص عمل .

مراحل تطور الحكومة الإلكترونية:

لقد مر تطبيق الحكومة الإلكترونية بمراحل متعددة حتى وصلت إلى الوضع الحالي وهي:-

المرحلة الأولى: دخول الحاسبات الآلية إلى العمل الإداري وقد سهلت العملية الإدارية الى حد كبير .

المرحلة الثانية: أتمتة بعض الخدمات وتطبيق نظام المعلومات الإدارية ويمكن توظيفها في تسديد فواتير الخدمات بواسطة الهاتف.

المرحلة الثالثة : ظهور شبكة المعلومات الدولية الإنترنت حيث تم تفعيل الأداء الإلكتروني.

المكونات والمتطلبات التقنية للحكومة الإلكترونية هنا نجد أن هذا المحور الحجر الأساس لموضوع الحكومة الإلكترونية، حيث يمثل الأجهزة والتقنيات اللازمة لإنجاح المشروع ويتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونيا مع ضمان سريتها ودقتها، وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد بإستخدام الشبكات الإلكترونية مع ضمان صحتها ومصداقيتها،

معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية

يمكن تصنيف العوائق الرئيسية أمام تطبيق الحكومة الإلكترونية عربياً ضمن تسع فئات رئيسية، هي:



مما سبق أعلاه تبين أهمية الحكومة الإلكترونية في ضوء الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات الهائلة لتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب.

إعداد

رئيس قسم الدراسات والأبحاث
غادة السوطري

المصادر:

- مجلة مفهرس
- ويكيبيديا
- مجلة موضوع



ديوان المحاسبة خطوات متسارعة نحو الإنجاز

لديوان على الموقع السحابي للحكومة الاردنية وتزويد جميع مراقبات الديوان بأجهزة لاب توب حديثة وخطوط فايبر وخطوط MPLS وVPN ، أما المحور الثاني يتعلق بالعمل على أتمتة إجراءات عمليات التدقيق وملف المنهجية المحوسب وينبثق عنه (١٥) محورا فرعيا أهمها تطهير الإستيضاحات المؤرشفة كاملة Cleansing Data وتدريب المديرين و الموظفين على استعراض الملفات المؤرشفة دون الحاجة للرجوع للملفات الورقية ، تطوير و تحديث الموقع الداخلي للديوان Portal Employee الخاص بخدمات الموظفين والموقع الإلكتروني بمحتوياته وترخيص Certificate SSL بالاضافة الى إنشاء قناة خاصة بالديوان على الـ YouTube وجميع وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة ، والمحور الثالث IT Audit وينبثق عنه (٤) محاور فرعية تتعلق بإستيراد البيانات المالية الحكومية وتصنيفها، وذلك للاستفادة منها في عمليات التدقيق وهذا يعتبر نواة للتعامل مع البيانات الكبيرة Big Data ، أما المحور الرابع والأخير فهو محور التدريب ويتضمن (٥) محاور فرعية تتعلق بتدريب عدد من الموظفين على فحص الأنظمة وتشكيل فريق عمل متخصص ليكونوا فريق دعم مستمر لتطبيق الـ Teammate .

هذا الديوان المسؤول عن مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها يحتاج دوما الى المخلصين من أبناء هذا الوطن العزيز للارتقاء بعمله نحو تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمسائلة وذلك ليواكب التطورات الحديثة والسريعة التي تحدث في العالم في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والتقنية ليكون ديوان المحاسبة المرشد والشريك الدائم لمؤسسات الدولة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية المنشودة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية .

وكوني مديرا سابقا في ديوان المحاسبة فإنني أتابع بإستمرار الموقع الإلكتروني الرسمي لديوان المحاسبة وسرني جدا الإنجازات الكبيرة التي لاحظتها في عهد الرئيس الحالي الأستاذ عاصم حداد ومنها :

١- مشروع التحول الرقمي والذي يتضمن أربعة محاور رئيسة هي تجهيز البنية التحتية للديوان وينبثق عنها (٨) محاور فرعية تتعلق برفع قواعد البيانات

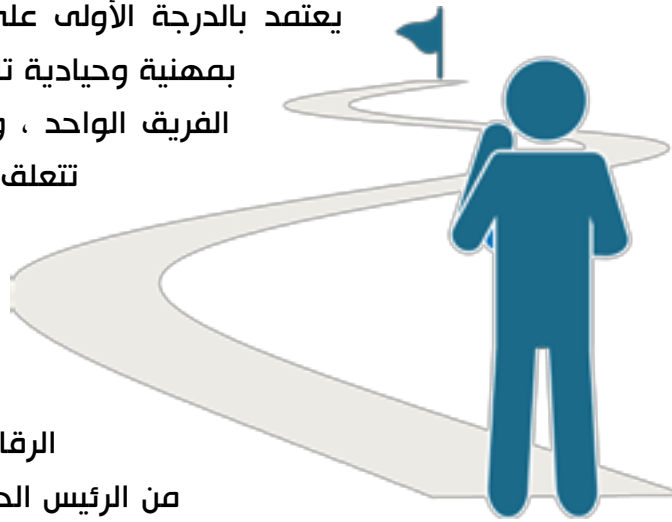
٢- مشروع توأمة مع جهاز الرقابة البولندي والذي أطلق بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٣ ، وذلك تحت عنوان «تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين مستويات العمليات والمخرجات الرقابية لديوان المحاسبة الأردني». ويتكون من ثلاثة محاور رئيسة اولها محور تعزيز قدرات الديوان في تطبيق نهج التدقيق المبني على المخاطر لعمليات تدقيق المالية والامتثال بما يتوافق مع معايير الانتوساي والممارسات الفضلى ، وثانيها تطوير إرشادات وإجراءات ضمان الجودة وتطوير إرشادات وإجراءات كتابة التقارير ، أما المحور الثالث يتعلق بإعداد دليل تدقيق لتكنولوجيا المعلومات ، والهدف العام هو تعزيز قدرة ديوان المحاسبة، وبالتالي تحسين المساءلة والشفافية في إدارة الموارد العامة للدولة .

٣- توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال العمل الرقابي بين حكومة دولة قطر وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية تتعلق بتبادل الخبرات والتدريب المهني وتحسين المعايير المهنية للأفراد .

٤- الاصدار الاول للنشرة الالكترونية لديوان المحاسبة والتي تتضمن مقالات وأبحاث وأخبار ونشاطات ديوان المحاسبة والمنشورة على موقع ديوان المحاسبة وتساهم في تبادل المعرفة بين موظفي الديوان وإطلاع الجميع على أهم إنجازات ديوان المحاسبة وتشجيع الزملاء على المساهمة في كتابة المقالات والأبحاث ذات العلاقة

٥- تطوير موقع ديوان المحاسبة الالكتروني بشكل أكثر إثارة وجاذبية الأمر الذي من شأنه زيادة عدد الداخلين للموقع والاستفادة من المعلومات والبيانات الواردة فيه .

إن نجاح ديوان المحاسبة في عمله الرقابي وتحقيق أهدافه ورؤيته ورسالته يعتمد بالدرجة الأولى على موظفيه ، وأدائهم لأعمالهم الرقابية بمهنية وحيادية تامة و تشجيع العمل بينهم بروح التعاون و الفريق الواحد ، ومتابعة كافة المستجدات والتطورات التي تتعلق بأجهزة الرقابة العليا في العالم .



وأخيرا أتمنى من الجهات المعنية توفير مزيدا من الدعم اللازم للديوان وموظفيه حتى يتمكن من الوصول الى مصاف أجهزة الرقابة العليا في الدول المتقدمة ، كما أتمنى من الرئيس الحالي العمل على تغيير مسمى الاستيضاحات والكتب الرقابية المعمول بها منذ عشرات السنين الى مسميات حديثة تتلائم مع تطور الديوان وأجهزة الرقابة العليا في العالم .

جفرا نيوز - منير زكي دقامسه
مدير سابق في ديوان المحاسبة

المصطلحات الرقابية المعدة من قبل لجنة المعايير المهنية والرقابية في المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(إضبط على المصطلح الرقابي أدناه لإظهار التعريف الخاص به)

تم بحمد الله

نشكر لكم حسن إهتمامكم و دعمكم لنا
و نستقبل أي إستفسارات أو مقترحات أو ملاحظات
على إيميل رئيس قسم الدراسات و الأبحاث

GHADA.SOUTARI@AB.GOV.JO